

مبادئ الاقتصاد الكلي 102

استاذ المادة: يزيد بن راشد الضفيان

محاضرة الفصل الثامن

مقدمة

هناك خلاف حول حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد: المدرسة الكينزية (نسبة لمؤسسها جون كينز) ترى أن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار. آخرون يرون أن الحكومة غير قادرة على تحقيق الاستقرار، بل أن الانفاق الحكومي قد يؤدي لتذبذبات ضارة في الاقتصاد. على الرغم من هذا الخلاف، إلا أن الغالبية يتفق على أهمية الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في اقتصاديات دول العالم.

مقدمة

السياسات المالية المتاحة للحكومة:

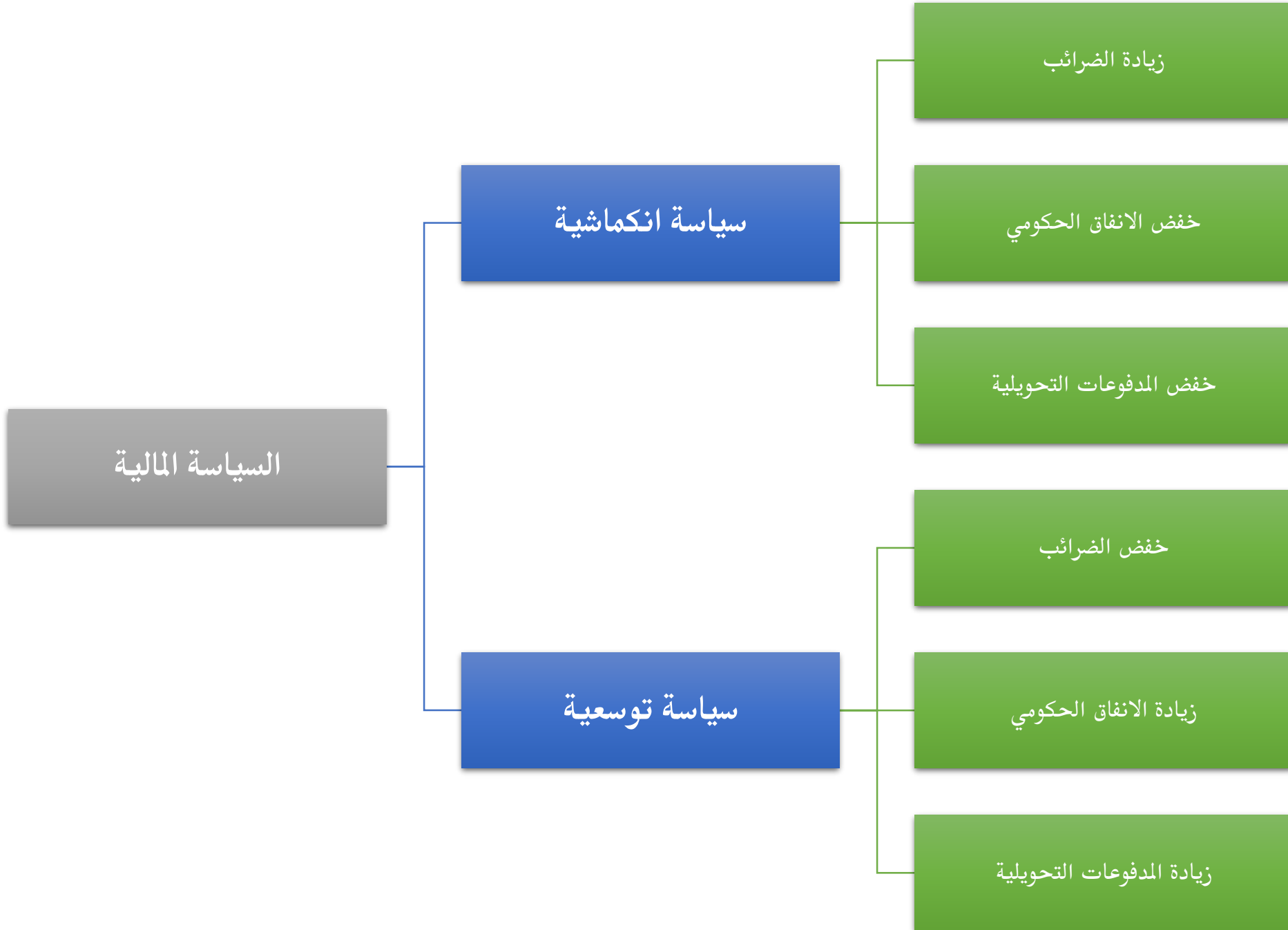
السياسة الضريبية، الانفاق الحكومي، المدفوعات التحويلية.

أهداف السياسات المالية:

التأثير على الطلب الكلي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد.

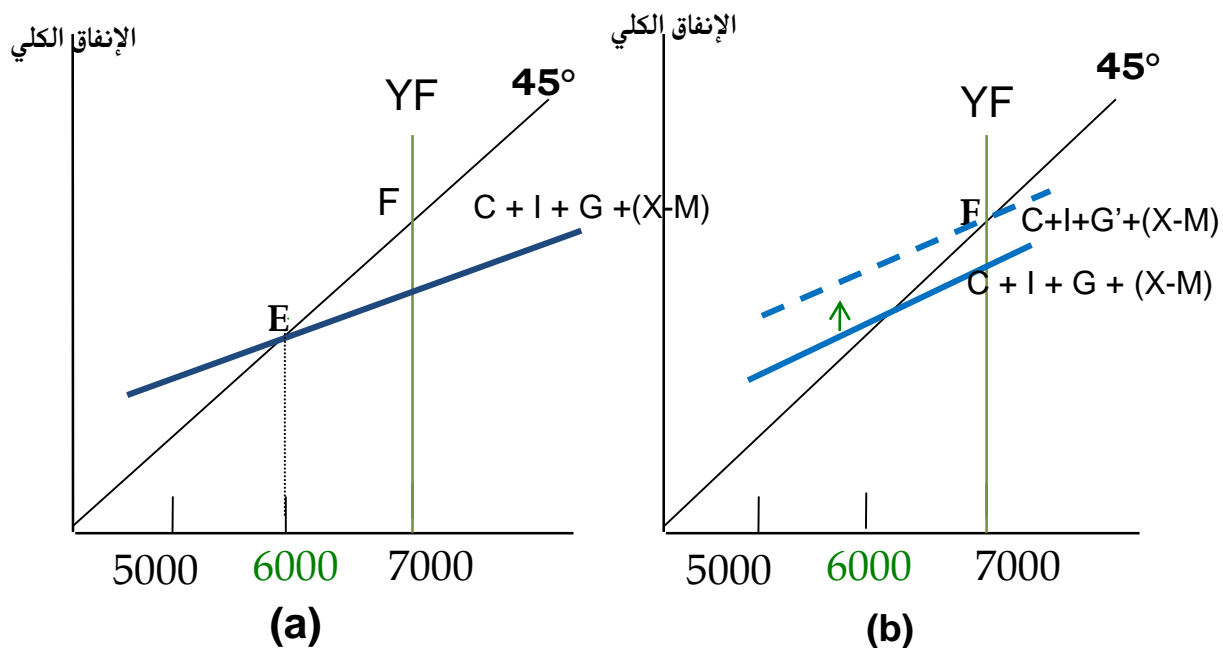
تخفيض عجز الميزانية الحكومية بغرض زيادة الاستثمار الخاص وضمان النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

تحقيق التوظيف الكامل



التخطيط للسياسة المالية التوسعية:

إذا كانت الدولة تعاني من ركود اقتصادي (فجوة انكماشية) و تنوي حكومتها انعاش الاقتصاد عن طريق تنفيذ سياسة مالية توسعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي و الوصول لتوظيف كامل قوة العمل، بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الحكومة يمكنها تحقيق هدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال:



- زيادة الانفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- زيادة المدفوعات التحويلية.
- وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة.

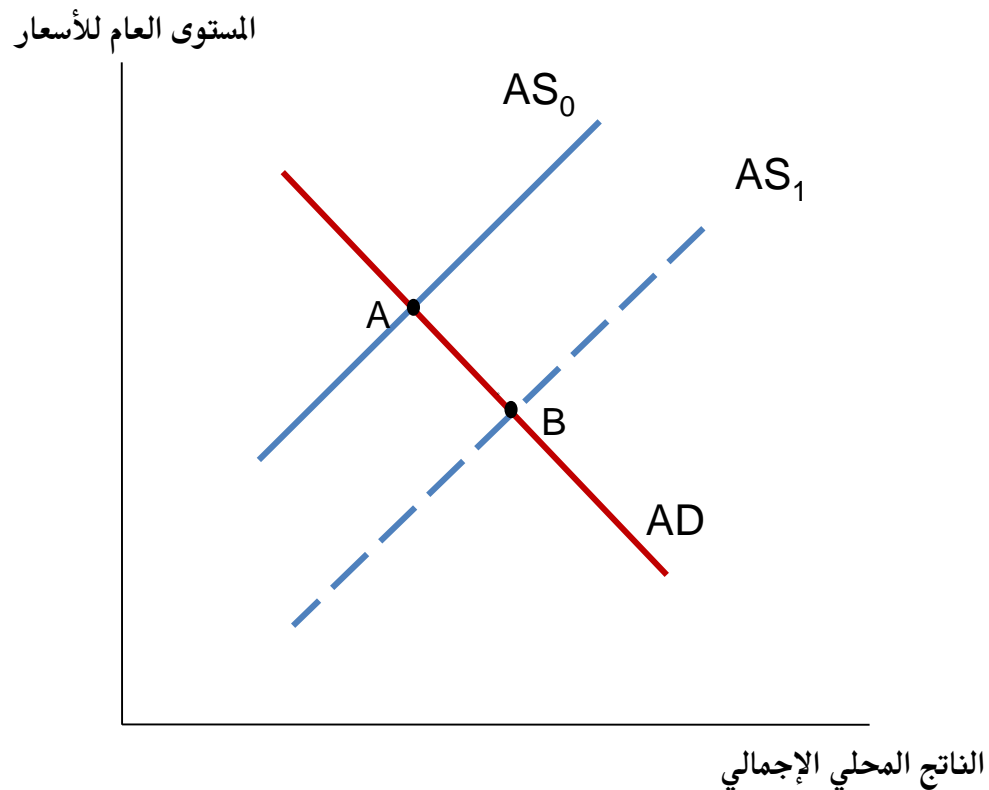
التخطيط للسياسة المالية التوسعية

السياسة المالية التوسعية (زيادة الطلب الكلي)، قد تؤدي إلى خفض معدل البطالة في الاقتصاد، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى وضع تضخمي في الاقتصاد.

إذن، السؤال هو كيف يمكن الخروج من هذه المعضلة؟ وهل يمكن تقليل معدل البطالة دون زيادة التضخم؟ هل يمكن زيادة الناتج المحلي وتحقيق التوظيف الكامل دون ارتفاع مستوى الاسعار؟

هناك اقتصاديين يقترحون استخدام سياسات تؤثر على العرض الكلي لتجنب ارتفاع الاسعار.

التخطيط للسياسة المالية التوسعية



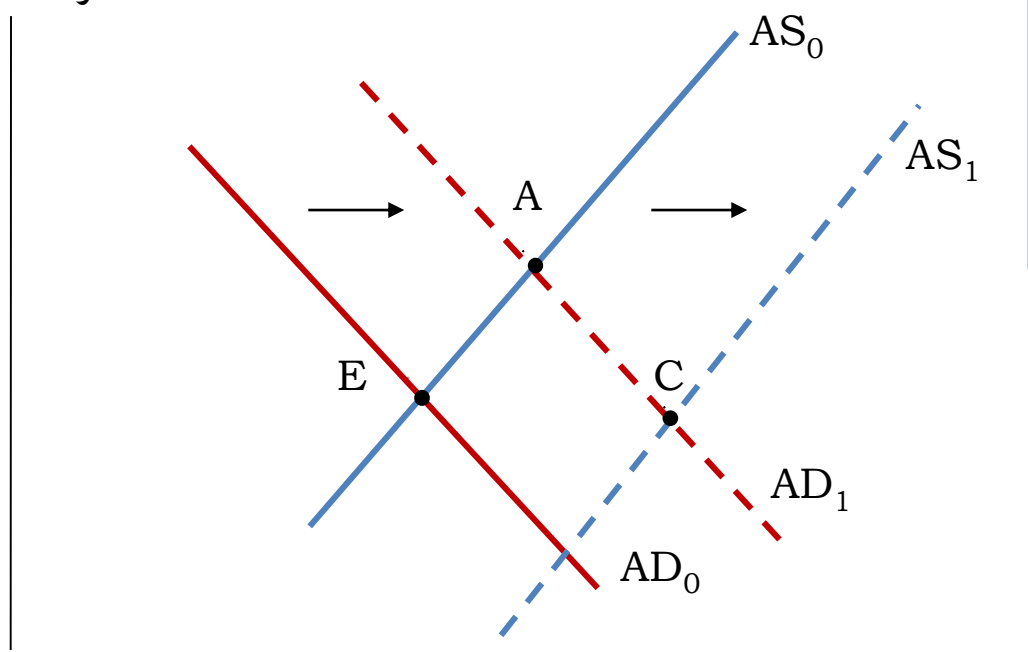
التأثير على العرض الكلي لتجنب ارتفاع الأسعار:

تخفيض نوع من الضرائب قد يؤدي إلى ارتفاع العائد من العمل والادخار والاستثمار، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ورأس المال ومن ثم زيادة العرض الكلي في الاقتصاد

(يتحرك منحنى العرض الكلي إلى أسفل)

التخطيط للسياسة المالية التوسعية

المستوى العام للأسعار



اثر التخفيض
الضريبي الناتج
من جانب العرض

السياسات الضريبية المقترحة في جانب العرض:

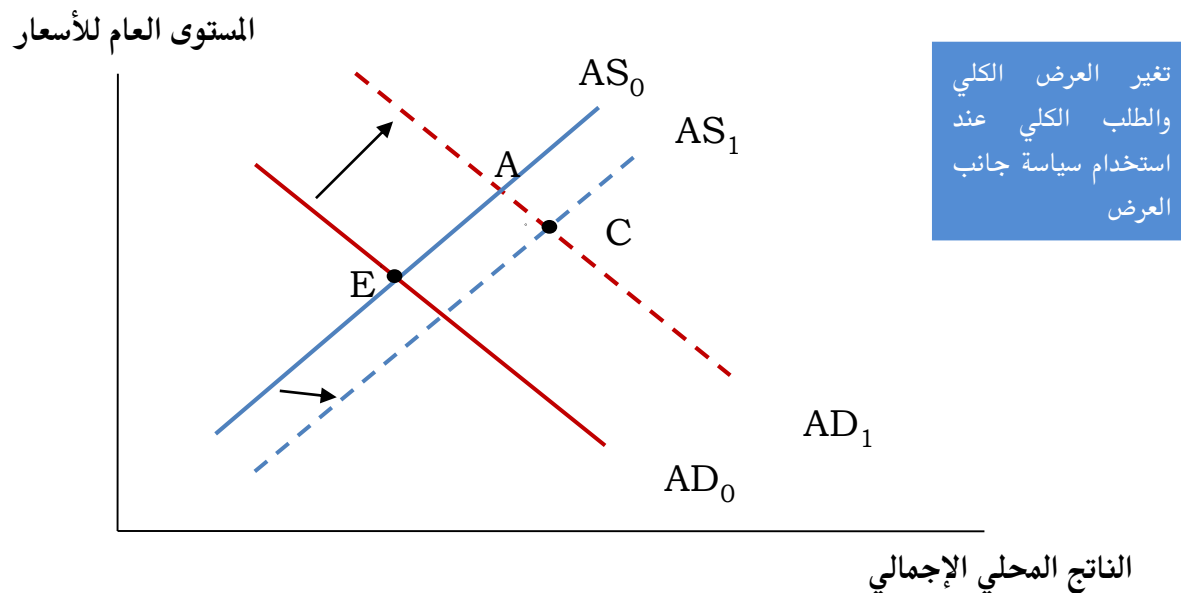
- تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي.
- تخفيض ضرائب العائد من الادخار والاسهم.
- تخفيض الضرائب على العوائد الرأسمالية.
- تخفيض ضرائب دخل الشركات.

بهذه السياسات سوف تتلاشي الاثار التضخمية الحادة التي تنشأ نتيجة استخدام السياسات المالية التوسعية، كما هو موضح في

الشكل التالي:

الناتج المحلي الإجمالي

الانتقادات التي توجه لهذه السياسة



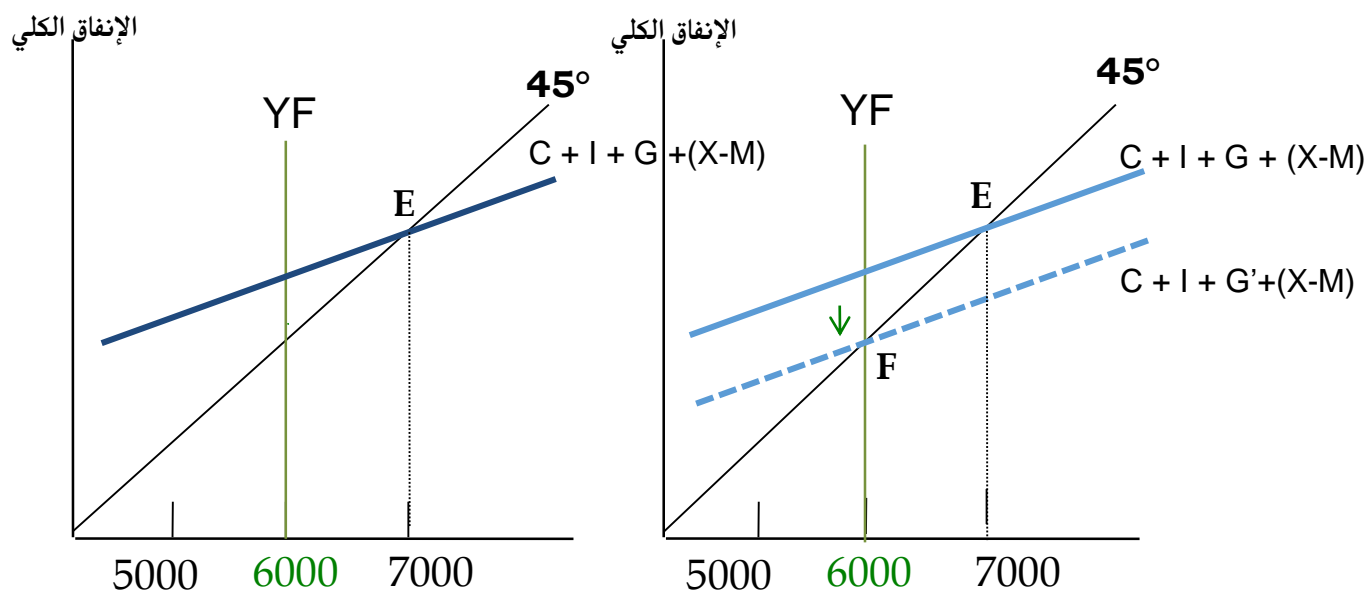
- حجم الاثر الذي يتركه التخفيض الضريبي على زيادة العرض الكلي قليل وليس بالصورة التي يراها المؤيدون.
- اثر التغير الضريبي على الطلب الكلي اكبر من اثره على العرض الكلي وبالتالي سيرتفع مستوى الاسعار كما في الشكل التالي:

الانتقادات التي توجه لهذه السياسة

- سياسة جانب العرض الكلي نتائجها المتوقعة وخاصة في الاستثمار لا تأتي سريعا بل تأخذ وقتا طويلا.
- سياسة التخفيض الضريبي الخاصة بجانب العرض الكلي تؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الاغنياء.
- سياسة جانب العرض الكلي تؤدي الى التخلي عن جزء من الايرادات الحكومية ومن ثم زيادة العجز في الميزانية الحكومية، ما لم يكن هناك مصدر اخر لتعويض الانخفاض في الضرائب.

التخطيط للسياسة المالية الانكماشية:

إذا كانت الدولة تعاني من تضخم اقتصادي (فجوة تضخمية) و تنوي حكومتها تنفيذ سياسة مالية انكماشية لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي و الوصول لتوظيف كامل قوة العمل، بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الحكومة يمكنها تحقيق هدف تخفيض الناتج المحلي الإجمالي من خلال:



- تخفيض الانفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- كلا السياستين معاً.
- وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة.

مبادئ الاقتصاد الكلي 102

استاذ المادة: يزيد بن راشد الضفيان

محاضرة الفصل التاسع

مقدمة

أنواع البنوك:

أولاً: البنك المركزي:

هو المسؤول عن مراقبة وتوجيه البنوك التجارية والنظام المصرفي في الدولة. في المملكة: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثانياً: البنوك التجارية:

مثل: بنك الإنماء، بنك البلاد، مصرف الراجحي،... إلخ.

أدوات السياسة النقدية

الأدوات النقدية المتاحة للبنوك المركزية لضبط العملية المصرفية:

- عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية).
- تغيير سعر الخصم (سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية).
- التحكم في نسبة الاحتياطي النظامي (حد أدنى يحتفظ به لمواجهة المصاعب).
- الإقناع الأدبي.

تعريف النقود

تعريف النقود: أي شيء يستخدم في تبادل السلع والخدمات ويلقى قبولا عاما بين الأفراد.

- عرض النقود بمعناه الضيق (ن1):

عرض النقود (ن1) = النقود المتداولة (CR) + الودائع تحت الطلب (CD)

$$M1 = CR + CD$$

- عرض النقود بمعناه الواسع (ن2):

عرض النقود (ن2) = (ن1) + الودائع الآجلة (SD)

$$M2 = CR + CD + SD$$

$$M2 = M1 + SD$$

وظائف النقود

وظائف النقود:

- وسيط للتبادل: تعتبر هي الوظيفة الرئيسية للنقود، وبها أمكن التغلب على صعوبات نظام المقايضة وتسهيل عملية المبادلة.
- مقياس للقيمة ووحدة للحساب: تعمل النقود على قياس قيمة السلع والخدمات، إذا يمكن من خلالها المقارنة بين قيم السلع والخدمات.
- النقود كمخزن للقيمة: تلعب دور مستودع أو مخزن للقيمة شرط توافر الاستقرار في قيمتها بحيث لا تكون عرضة للتقلبات الحادة، إلا أنه من الأفضل في حالات التضخم أن يتم إيداع قيمة النقود في شكل سلع أخرى أكثر استقرار منها كالذهب مثلاً.

أهداف السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية النهائية يمكن إجمالها في التالي:

- مستوى عال من التوظيف.
- استقرار المستوى العام للأسعار.
- النمو الاقتصادي.
- استقرار سعر صرف العملة المحلية.
- استقرار الأسواق المالية.

البنوك المركزية وأدواتها

البنوك المركزية:

يقوم البنك المركزي بمهام الرقابة على البنوك التجارية، وتنفيذ السياسة النقدية للدولة، من خلال التحكم في النقد، وأسعار الفائدة، والائتمان، وأسعار الصرف.

الأدوات المتاحة للبنك المركزي لتخطيط وتنفيذ السياسة النقدية:

1- عمليات السوق المفتوحة: بيع أو شراء السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي بهدف تمويل الإنفاق الحكومي أو التأثير على كمية النقود في الاقتصاد.

2- التحكم في عرض النقود من خلال إقراض البنوك (سعر الخصم): يمكن للبنوك المركزية التأثير على الوضع النقدي عن طريق تخفيض أو زيادة سعر الفائدة (سعر الخصم) على القروض التي تقدمها للبنوك التجارية.

- التأثير على عرض النقود من خلال الاحتياطي القانوني: جميع البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بحد أدنى كاحتياطي نظامي أو قانوني لضمان حقوق المودعين في حال مواجهة البنك لأية مصاعب نقدية. ويستطيع البنك المركزي التأثير على عرض النقود من خلال

تغيير نسبة الاحتياطي القانوني. مضاعف النقود (الودائع) = $\frac{1}{\text{الاحتياطي القانوني}}$

البنوك التجارية

أساسيات إدارة البنوك التجارية:

تعتمد البنوك التجارية في أداء أعمالها على سياستين رئيسيتين هما:

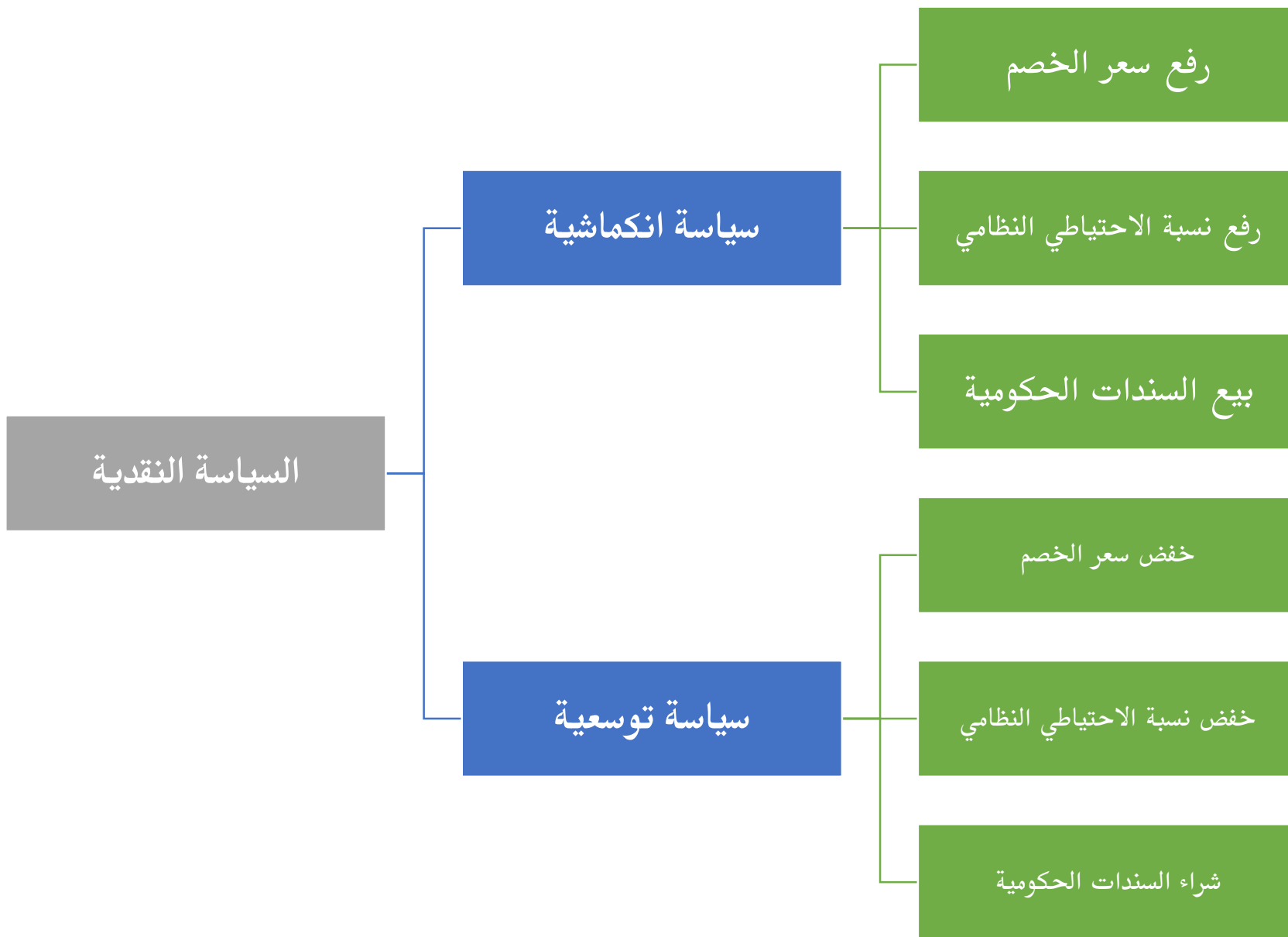
- الاحتفاظ بمستوى احتياطي كافي لمقابلة الطوارئ في حالة سحب الودائع.
- توخي الحذر في الإقراض والاستثمار.

البنوك وكمية النقود

دور البنوك التجارية في التوسع في كمية النقود:

استغلال البنوك التجارية للجزء الأكبر من ودائع العملاء في عمليات الإقراض، كان له الدور الأكبر في تنامي دور البنوك في التأثير على كمية النقود.

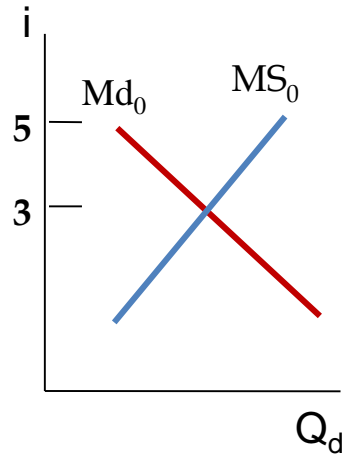
لاحظ أن الوديعة التي يودعها العميل في البنك سينجم عنها سلسلة من الإيداعات الإضافية وسلسلة من القروض الجديدة، ما يؤدي إلى زيادة في عرض النقود بمقدار يعتمد على قيمة مضاعف النقود.



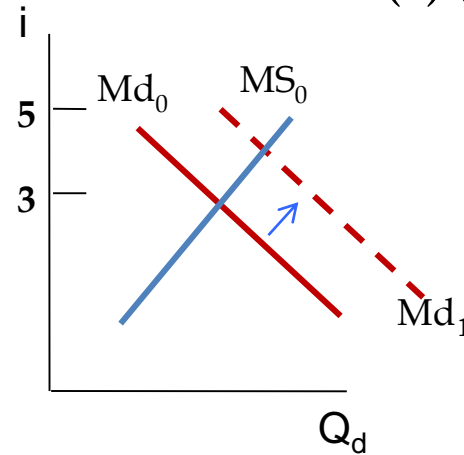
الطلب على النقود

انزحاف منحني الطلب على النقود:

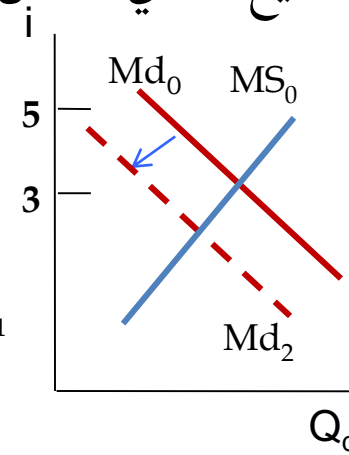
- **الدخل:** زيادة احتفاظ الأفراد بالنقود مخزنا للقيمة، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات، كما في الشكل (b). والعكس صحيح كما في الشكل (c).
- **مستوى الأسعار:** عند زيادة المستوى العام للأسعار، فإن الكمية نفسها من النقود تشتري كمية أقل من السلع والخدمات، ولذا لا بد من زيادة طلب الأفراد على النقود مما يترتب عليه انزحاف منحنى الطلب على النقود إلى اليمين ومن ثم زيادة معدل الفائدة التوازني، كما في الشكل (b). والعكس صحيح كما في الشكل (c).



(a)



(b)

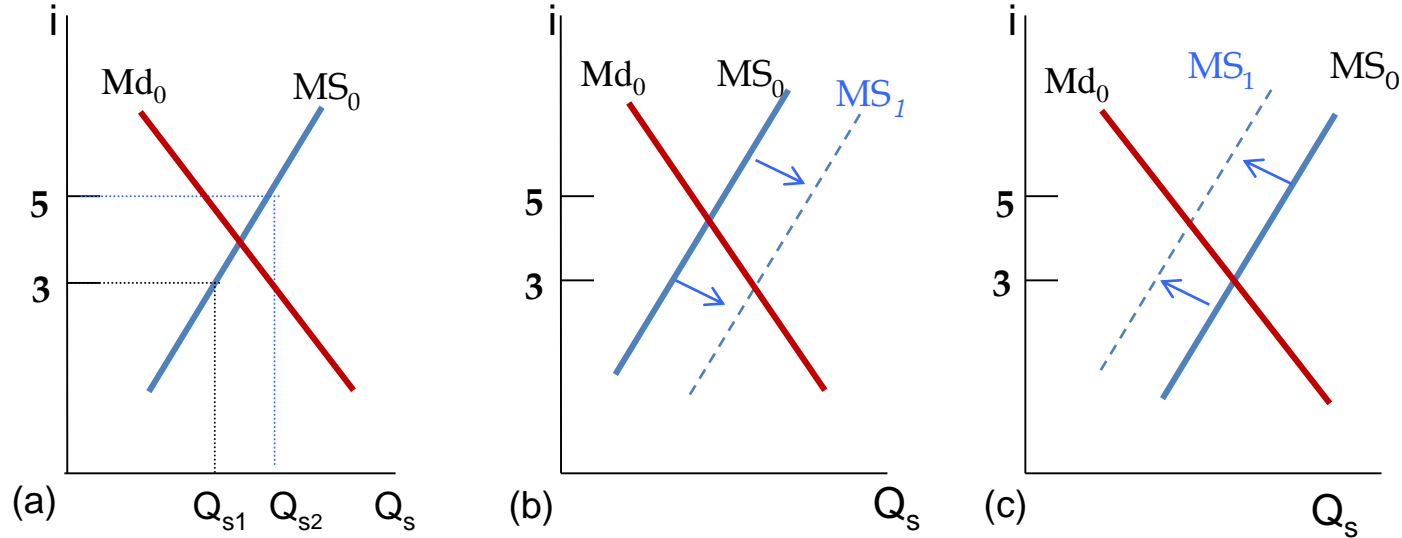


(c)

عرض النقود

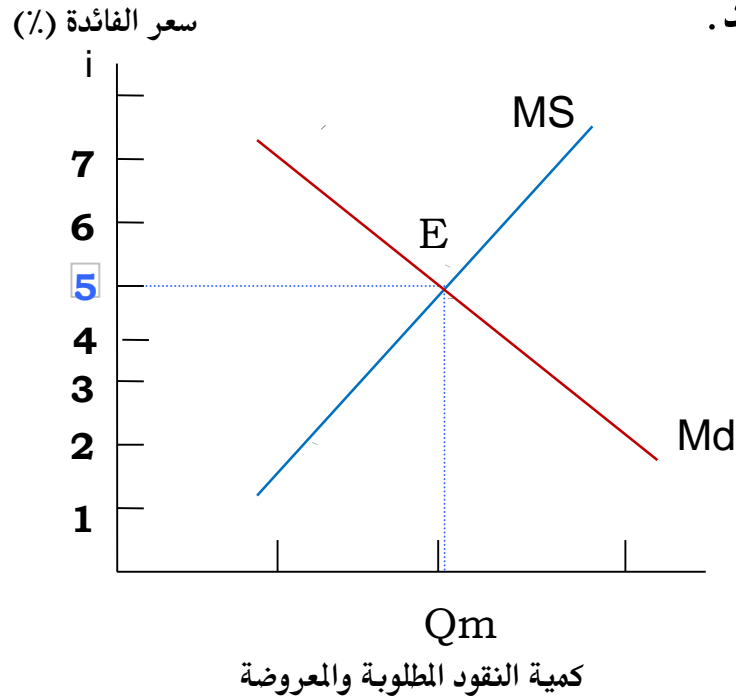
انزحاف منحني عرض النقود:

- زيادة عرض النقود تؤدي إلى انزحاف منحنى العرض إلى اليمين كما في الشكل (b). والعكس صحيح كما في الشكل (c).
- يستطيع البنك المركزي التأثير على العلاقة بين الكمية المعروضة من النقود وأسعار الفائدة من خلال الأدوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقود (عمليات السوق المفتوحة ، ونسبة الاحتياطي القانوني ، وسعر الخصم) كما هو موضح في الشكل التالي:



التوازن في سوق النقود

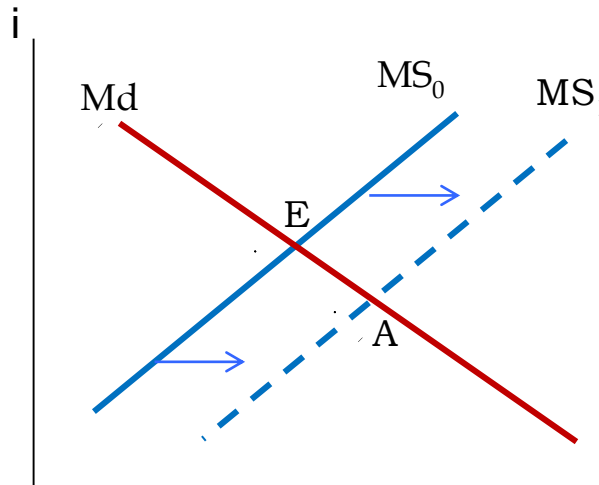
تؤثر السياسات التي يتخذها البنك المركزي على توازن السوق النقدي. فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة مثلاً، فإن البنك المركزي يقوم بشراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة، مما يؤدي بدوره على زيادة نسبة الاحتياطي لدى البنوك التجارية، فتقوم بدورها بزيادة القروض المقدمة للأفراد فيزداد عرض النقود وتنخفض أسعار الفائدة. ويجدر بك ملاحظة أن التغير في معدل الفائدة يؤدي إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب على النقود.



(E) نقطة توازن سوق النقود، وتوضح أن الكمية المطلوبة من النقود، بناءً على الناتج المحلي الإجمالي النقدي الحالي، والكمية المعروضة من النقود، وفقاً لسياسة البنك المركزي الحالية.

التوازن في سوق النقود

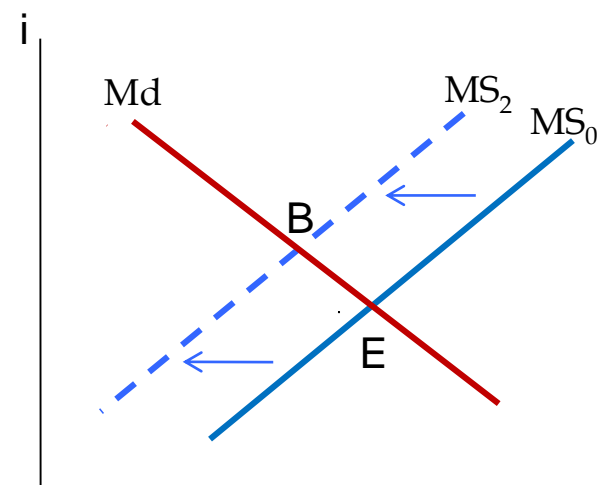
تؤثر السياسات النقدية التي يتخذها البنك المركزي، سواء توسعية أو انكماشية، على توازن السوق النقدي.



كمية النقود المعروضة والمطلوبة

(a)

سياسة نقدية توسعية



كمية النقود المعروضة والمطلوبة

(b)

سياسة نقدية انكماشية

السياسة النقدية والطلب الكلي

رأينا في السابق كيف تؤثر السياسة المالية على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي، أو الضرائب، أو المدفوعات التحويلية، فكيف سيكون تأثير السياسة النقدية على مكونات الطلب الكلي. من بين مكونات الطلب الكلي الأربعة، يظهر الإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات على أنهما الأكثر حساسية تجاه التغير في السياسة النقدية.

